

Distr.: General
19 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية
العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين
الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج
الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص
العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من مركز هوارد للأسرة والدين والمجتمع، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بيان

التركيز على الأسرة

في الوقت الذي تبدأ فيه لجنة التنمية الاجتماعية أعمالها خلال الدورة الثانية والخمسين، عام ٢٠١٤، أثناء الذكرى السنوية العشرين لليوم الدولي للأسرة، نعتقد أن من اللازم التركيز على الأسرة في سياق التحديات القائمة بالنسبة للموضوع ذي الأولوية وهو "التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع".

وفي تقرير الأمين العام لسنة ٢٠١٠ بشأن متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها أشار الأمين العام إلى أنه: من الصعب تحقيق غالبية الغايات الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك التي تتعلق بالحد من الفقر، وتعليم الأطفال، والحد من وفيات الأمهات، ما لم تركّز الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيقها على الأسرة. (A/66/62-E/2011/4، الفقرة ٧).

وتعد السنة الدولية للأسرة حدثاً بارزاً في عام ٢٠٠٤، حيث ركّز المجتمع الدولي على الأسرة أكثر من أي وقت مضى. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، بينما كانت تجري الاستعدادات لاحتفال الجمعية العامة بتلك الذكرى السنوية، أشار الأمين العام إلى أنه حتى ذلك الوقت، جرى إغفال الأسرة بشكل كبير، كعنصر أساسي في التنمية، وذكر أن لأسر لديها وإن كانت غالباً غير مستغلة، للإسهام في التنمية الوطنية وبلوغ الأهداف الرئيسية لأي مجتمع وللأمم المتحدة، بما فيها الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر، وإقامة مجتمعات عادلة ومستقرة وآمنة (A/59/176، الفقرة ٤).

وأثناء الاحتفال، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أعلن الأمين العام أنه يجب عدم إغفال الأسرة، كشريك حيوي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الأخرى الكثيرة التي حددها المجتمع الدولي خلال العقد الماضي. وانبرت الوفود آنذاك من شتى أنحاء العالم للتأكيد على الدور الحيوي للأسرة.

فذكرت بنغلاديش مثلاً، أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع، وما برحت كذلك منذ الأزل، على نحو ما اعترف به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن الأمر لم يزل كذلك كما كان عليه الحال عندما اعتمد الإعلان. وذكر المندوب أن على جميع البرامج الاقتصادية والاجتماعية أن تضع في الاعتبار أيضاً أن بلوغ كل هدف من أهداف الإنمائية للألفية يجب أن يبدأ بالأسرة وأن الأسرة هي الأداة الرئيسية للتحويل الاجتماعي.

وأشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الأسرة أساس النظام الاجتماعي، وهي الحجر الأساسي للأوطان وحصن الحضارة. وذكر المندوب أن الأسرة مجتمع شامل لا غنى عنه وراسخ الجذور في الطبيعة البشرية، وهي أساس كل المجتمعات في جميع العصور، ولكونها مهد الحياة والحب لكل جيل جديد، تعد المصدر الرئيسي للهوية الشخصية، والاعتزاز بالذات، والدعم للأطفال. وهي أيضا المدرسة الأولى والأهم في الحياة، وهي المناسبة بصورة فريدة لتعليم الأطفال التواضع، وحسن الطبع، والأخلاق، والمسؤولية، والخدمة والحكمة.

وأشارت المكسيك إلى أنها تعتقد اعتقادا راسخا أن الأسرة مؤسسة فعالة وحيوية وأنها ستظل تمثل المؤسسة الأساسية للحضارة، والمولد الأعظم لرأس المال الاجتماعي وهي بهذا قوة رئيسية للمكسيك وللعالم.

وأكدت الصين أن حكماء صينيين دعوا في العصور القديمة، إلى فلسفة الوئام الأسري الذي يفضي إلى حكومة جيدة، ومن ثم إلى السلام العالمي. وكان القول المأثور بأن الرخاء يتبع الوئام الأسري، شعار كل أسرة في الصين تبحث عن السعادة.

وأعربت بنن عن الفكرة التي مؤداها أن للأسرة دور حيوي في التنمية المستدامة على الصعيد الفردي والمجتمعية والوطنية، وأنه على مدار أجيال، ولا سيما في أفريقيا كانت الأسرة مصدر القوة والركيزة والنقطة المرجعية ومصدر هوية الشعوب، وفي حالات الأزمات، مثل البطالة، والمرض، والفقر، وتقدم السن، أو الشدة، تعتمد غالبية الأفريقيين على الأسرة كمصدر رئيسي للدعم المادي والاجتماعي والعاطفي والأمن الاجتماعي.

وأعلن الكرسي الرسولي أن الأفراد يكتسبون عددا من الصفات ومجالات المعرفة والمواقف التي تمكنهم ذات يوم من أن يصبحوا مبدعين منتجين ومن ثم بنائين في المجتمع. وليس الأمر ببساطة هو الإتيان بالأطفال إلى العالم وإنما تربيتهم أيضا. والمفهوم الاقتصادي لرأس المال البشري مهم على وجه الخصوص في هذا الصدد. فلا غنى عن الأسرة حقا لأغراض التنمية، لكونها المكان الرئيسي الذي يتشكل فيه رأس المال البشري.

وأضافت إندونيسيا أن الأسر القوية لا تُسهم فحسب في النظام الجيد للمجتمع، وإنما تمثل أيضا مساهما لم يُستغل بعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ونظرا للأدوار المتنوعة التي تضطلع بها الأسرة ويمكنها القيام بها، يجب أن تستفيد من أوسع حماية ممكنة ومن المساعدة على بناء قدرتها للعمل.

ويؤكد باحثون بارزون بمن فيهم ماريما صوفيا أغوير من الجامعة الكاثوليكية الأمريكية هذه الشهادة الواسعة النطاق عن قوة الأسرة تحت عنوان الأسرة في الألفية

الجديدة: أصوات العالم تؤيد العشيرة ”الطبيعية“؛ وكذلك مايكل نوفاك، الأستاذ السابق بجامعة ستانفورد ومندوب الولايات المتحدة في لجنة حقوق الإنسان.

ويفخر مركز هوارد للأسرة والدين والمجتمع، باشتراكه مع معهد الدوحة للدراسات الأسرية والتنمية، في نشر الكتاب المعنون الأسرة والأهداف الإنمائية للألفية: استخدام رأس المال الأسري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد أعلن عن صدور الكتاب في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢. وفي الفصل الذي يركز على الهدف الأول ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، يشير يواسطس سوشي أوبادياهو (Suchi Obadiahof Juustus) من كينيا إلى أن القضاء على الفقر يجب أن يبدأ على مستوى الأسرة وأن الأسرة مهمة في مجال القضاء على الفقر لأنها الوحدة الأساسية في المجتمع، وأول مدرسة للحياة. وقد تكون المدرسة الوحيدة التي لا يتخرج منها أحد. وهي مدرسة مدى الحياة.

وتتضمن مقدمة الكتاب رسالة من صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر من قطر، تصف فيها المجتمع الدولي باعتباره يولي اهتماما كبيرا لتحقيق الأهداف للألفية ويعد تحقيقها مهما، ولا سيما في أوقات الشدة الاقتصادية. بيد أنه لسوء الحظ، لم يركز صناع السياسات وأفراد المجتمع المدني على إحدى أهم طرائق النجاح وهي: وحدة الأسرة. وقد أعدت بحوث مهمة على مدى العقود الأربعة الماضية تبين أن الأسرة مكون رئيسي لتنمية الفرد والمجتمع والاقتصاد.

وليست هذه هي المرة الأولى التي تلفت فيها صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر من قطر اهتمام العالم إلى الأسرة. فقبل سنوات، أعلنت أن حماية الأسرة على نحو ما تشير إليه المادة ١٦ (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، شرط أساسي لتعزيز التقدم الوطني وبالتالي، ثمة حاجة ملحة لعقلية جديدة تنظر إلى الأسرة باعتبارها جزءا من الحل عوضا عن اعتبارها جزءا من المشكلة. وبعبارة أخرى، فإن المطلوب هو عقلية لا تعامل الأسرة بوصفها عائقا للتقدم والتنمية الاجتماعيين، وإنما كقوة دافعة لهما.

وبينما يضطلع المندوبون بأعمالهم المهمة لدى لجنة التنمية الاجتماعية عام ٢٠١٤، نعتقد أنه لا يمكن مواجهة التحديات القائمة بصورة فعالة إلا بالتركيز على الأسرة، كما ذكر الأمين العام. فالأسرة هي حقا القوة الدافعة للتنمية والمدخل الفعلي للقضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، والرخاء.